مسودة ورقة

الصراع الداخلي الفلسطيني

على السلطة بين حركتي فتح وحماس

أبعاده وتداعياته ومآلاته

منصور أبو كريم

باحث في الشؤون السياسية العلاقات الدولية

ملاحظة:

ما يرد في هذه الورقة من آراء ومواقف تعكس وجهة نظر مؤلفها ولا تعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

ملخص تنفيذي

سعت هذه الورقة إلى تسلط الضوء على الصراع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس على السلطة، الذي يحول دون التوصل لتفاهمات وقواسم مشتركة تقود إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس سليمة، وأوضحت الورقة تداعيات هذا الصراع المحتدم بين الحركتين على المشروع الوطني ومجمل القضية الفلسطينية، كما حاولت توضيح مستقبل ومآلات هذا الصراع الفلسطيني الداخلي في المنظور القريب والبعيد؛ من خلال مجموعة من السيناريوهات والمقاربات في ضوء التطورات الأخيرة في ظل انسداد أفق المصالحة، وإعادة الإعمار، والتحول في الموقف الإسرائيلي تجاه غزة.

مقدمة

يعيش الحقل السياسي الفلسطيني حالة صراع محتدم بين تيارين رئيسيين في الساحة السياسية الفلسطينية، تيار وطني في أبعاده وأفكاره وبرنامجه السياسي والفكري تمثله حركة فتح وباقي فصائل منظمة التحرير، وتيار إسلامي في أبعاده الفكرية والأيديولوجية وبرنامجه السياسي تمثله حركة حماس ومن خلفها حركة الجهاد الإسلامي.

حالة الصراع الفلسطيني الداخلي المحتدم بين حركتي فتح وحماس على زعامة الشعب الفلسطيني وتصدر المشهد السياسي الفلسطيني على المستويات العربية والإقليمية والدولية والتي تحول دون الوصول لمصالحة داخلية تنهي حالة الانقسام وتؤدي لتوحيد الصف الفلسطيني باتت تشكل خطرًا على المشروع الوطني ومجمل القضية الفلسطينية، خاصة في ظل حالة التحول في المواقف الدولية والإقليمية من القضية الفلسطينية.

الصراع المحتدم بين حركتي فتح وحماس على السلطة والامتيازات أخذ بعدًا جديدًا بعد أن تحول إلى صراع على الزعامة والنفوذ والامتيازات والمصالح، الأمر الذي يفتح الباب أمام مجموعة من التساؤلات حول أبعاد ودلالات ومآلات هذا الصراع؟ وتداعياته على مجمل القضية الفلسطينية؟

أولاً: أبعاد ودلالات الصراع الداخلي بين فتح وحماس

الصراعات الداخلية كثيرة ومتعددة ومتنوعة وتأخذ أشكال وأبعاد مختلفة، منها الصراع الطائفي والديني والعرقي والإثني والسياسي، وهي صراعات تتسم بالحدية والقوة والاستمرارية، وهي صراعات موجودة في كل العالم كله تقريبًا، لكن الصراع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس له خصوصيته الخاصة والفريدة، فهو صراع سياسي بين تيارين مختلفين في كل شيء رغم انهم من نفس الدين الإسلامي ومن نفس المذهب السني.

الصراع بين فتح وحماس صراع على النفوذ والمصالح والمناصب السياسية، وهو يعود إلى اختلاف توجهات الحركتين على المستويات الفكرية والسياسية، فحركة فتح عندما انطلقت لم تتبنى أيديولوجية سياسية محددة ولكنها عملت على الحفاظ على الهوية والوطنية الفلسطينية من الضياع والاندثار، واستطاعت أن تصعد إلى هرم النظام السياسي الفلسطيني وتقود منظمة التحرير من خلال تبنيها الكفاح المسلح والعمل السياسي والدبلوماسي، بينما حركة حماس انتهجت منذ انطلاقها عام 1987 خط التيار الإسلامي باعتبارها جزء من جماعة الإخوان المسلمين التي جمعت بين العمل الدعوي والعمل السياسي، وتبنت خط العمليات الاستشهادية لفرض وجودها في الساحة الفلسطينية وقد نجحت في ذلك.

الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس ليس فقط صراع على مناصب سياسية أو زعامة الشعب الفلسطيني؛ بل أنه صراع بين التيار الوطني الذي تمثله حركة فتح والتيار الإسلامي الذي تمثله حركة حماس. وهو صراع يجد صداه في الاختلافات الفكرية والسياسية بين الحركات الإسلامية الفلسطينية والحركات الوطنية، نظرًا لاختلاف في المرجعيات الفكرية والأيديولوجية للطرفين؛ فالحركات الوطنية لم تستند إلى الدين بصورة حصرية أو أساسية في تحليلها للقضية الفلسطينية، وبالتالي في تحديد مواقفها السياسية ونضالها الوطني؛ كما فعلت الحركات الإسلامية التي اعتمدت الإسلام مرجعية لمثل هذا التحليل ولمثل هذه المواقف السياسية، كما أن فتح لم تعتمد التثقيف والتربية الدينية لأعضائها كما فعلت الحركات الإسلامية، التي تركز على التربية الإسلامية لأعضائها[1].

تعتمد حركة فتح منهجًا وطنيًا عامًا غير أيديولوجي للصراع مع إسرائيل، وتعتبر نفسها تنظيمًا وطنيًا عريضًا يمثل كل صنوف الفلسطينيين، ما يمنحها مرونة أكبر في تغيير وتعديل مواقفها وفقاً لمقتضيات الصراع ونوع الصعوبات التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني. بينما حركة حماس فتنطلق من مبادئ سياسية – دينية وردت في ميثاقها التأسيسي عام 1988، الذي عرّف فلسطين في المادة 11 بأنها أرض

[1] حمودة، سميح، **الحركات الإسلامية: المشروع الوطني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله2014)، ص 15:16.

وقف إسلامي لا يجوز التفريط بها، وأشارت المادتان 34 و35 إلى أن الصراع الحالي هو امتداد للحملات الصليبية ضد المسلمين[2].

على الدوام تشكل الحركات الإسلامية مفصلاً محوريًا في البنية السياسية والحزبية في المجتمعات العربية، نظرًا للجذور التاريخية لهذه الحركات في المنطقة، حيث تعود إلى مرحلة ما قبل النكبة عام 1948؛ سواء بوجود عدد من الشُعب التنظيمية الأولى لجماعة الإخوان المسلمين، فمع مرور الوقت تحولت فلسطين لبؤرة أساسية لانطلاقة عدد من الحركات الإسلامية[3]. بينما فرضت فتح شرعية قيادتها للحركة الوطنية الفلسطينية منذ سيطرتها على منظمة التحرير، على حساب مشروعية سياساتها في محطات تاريخية عدة، فمنذ نهاية ستينيات القرن الماضي وحتى إبرام اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية عام 1994 كانت هذه الفترة مثالاً ذلك ساطعًا في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كرس شرعية قيادته فتح ومنظمة التحرير والشعب الفلسطيني حتى في أصعب المراحل وأكثرها إثارة للجدل والخلاف[4].

الاستقطاب الحاد بين حركة فتح وحماس نتج عن ظهور حماس كمنافس لفتح بعد سنوات طويلة من استفراد فتح بالمنظمة والنظام السياسي الفلسطيني، فقد مثل ظهور حماس بمشروعها " الإسلامي الجهادي البنائي" تهديد لسيطرة فتح على الحياة السياسية الفلسطينية، ففي فترة قصيرة انتقلت علاقة فتح وحماس من التنافس الشديد إلى الصراع العنيف، رغم غياب الفروق الجوهرية حول المسألة الوطنية، حيث عاش الطرفين صراعًا أيديولوجيا وتنافسًا اجتماعيًا[5].

الصراع الداخلي في الحقل السياسي الفلسطيني بدأ يشتد مع بروز التيار الإسلامي ممثلاً بحركة حماس والإجهاد الإسلامي مع بداية انطلاقة انتفاضة الحجارة عام 1987، حيث برز التيار الإسلامي بقوة على ساحة العمل النضالي والسياسي الفلسطيني، بتوجهات فكرية وسياسية وأدوات نضالية مختلفة تمامًا، عن توجهات الحركة الوطنية بقيادة فتح، وبدأ هذا الخط السياسي يشكل تحديًا جوهريًا لزعامة حركة فتح على النظام السياسي، خاصة مع معارضة هذا التيار بشدة مشروع التسوية واتفاق أوسلو، وقيامه بالعديد من العليات التفجيرية التي ساهمت في تراجع مسار التسوية.

الاستقطاب الحاد بين حركة فتح وحماس والذي ظهر بوجود قوتين متوازيتين كما بينت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وما نتج عنها من سيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، مع وجود برامج سياسية مختلفة وارتباطات عربية إقليمية ودولية تتناقض مصالحها

---

[2] الزبيدي، باسم: **الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية(مسارات) رام الله فلسطين، 2016)، متاح https://bit.ly/3vOAUHu

[3] أبو عامر، عدنان: **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية والديمقراطية ... حماس نموذجا**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية_ مسارات، رام الله فلسطين 2014)، ص 45.

[4] شاهين، خليل: **«فتح» والبحث عن تجديد الشرعية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله 2016)، متاح https://bit.ly/3x8LdqO

[5] أبو عامر، عدنان: **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية والديمقراطية ... حماس نموذجا**، مرجع سابق، ص 48.

مع برنامج التوافق الوطني والمصالحة الفلسطينية [6]. لقد أحدثت نتائج الانتخابات زلالاً سياسيًا، اهتزت له أركان النظام السياسي الفلسطيني، وتوازناته التقليدية، وليست فتح وحدها ولا اليسار معها من عانى من أثار هذا الزلال، فمن ذلك الوقت أصبح بمقدور حماس أن تقدم نفسها بوصفها القوة السياسية الرئيس والأكبر في الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد أن أثبتت قدرتها على منافسة فتح قيادة العمل الوطني[7].

لقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 في إعطاء الصراع بين الحركتين أبعادًا أخرى، لقد أدى استحواذ كتلة التغيير والإصلاح على المشهد السياسي عقب إجراء الانتخابات التشريعية، الأمر الذي لم تجد معه حركة فتح التي تمتلك مفاتيح السلطة إلا الرفض للواقع الجديد، فمن المعروف أن فتح منذ انطلاقتها في كانون أول عام 1965 وحتى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وما أعقبها من إدارة للشأن العام وهي تعمل على استيعاب الآخر الوطني تحت عباءتها، تاركة مساحة من الاختلاف معها لكن وفق قواعد اللعبة التي تحددها وتتحكم في مصيرها الحركة[8].

الصراع على السلطة بين الحركتين أخذ منحى أخر أكثر خطورة بعد سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وبروز مشروع إسلامي يرى فيه الدكتور "إبراهيم ابراش" مشروعًا مستقلاً تمامًا عن المشروع الوطني التي اتفقت عليها فصائل منظمة التحرير في اعلان الاستقلال، "الانقلاب العسكري" الذي قامت به حركة في منتصف يوليو 2007 لم يكن تصحيحًا لمسار السلطة أو حسمًا عسكريًا ضد مرتدين على نتائج صندوق الانتخابات، وليس انقاذًا للمشروع الوطني؛ بل كان انقلابًا على هذا المشروع وتدشين مشروع إسلام سياسي وشرق أوسطي جديد يبدأ من غزة[9].

صراع الصلاحيات لم يظهر بمجرد وصول "حماس" للسلطة، لكنه مع وصولها أصبح صراعًا يعطل سير النظام الفلسطيني، إذ تحول من صراع مصالح بين قادة فتح، إلى صراع برامج وعناوين، صراع تسوية ودعم دولي مقابل مقاومة وإصلاح وشرعية شعبية؛ أتبعه انقسام سياسي في المؤسسات والإدارات، الخدماتية والعسكرية والقضائية؛ وهو ما أوجد أيضاً أزمة لا تبدو نهايتها قريبة إلا بعودة الفريقين إلى الحوار، والتركيز على الوضع الداخلي، وإعادة اللُّحمة للمشروع الوطني الفلسطيني[10].

تعاني الساحة الفلسطينية منذ عدة سنوات من انقسام خطير يتسم بالشمولية، ويدفع المصالح الضيقة لتعلو فوق المصالح الوطنية العليا، ويعيد الحالة الفلسطينية بمضامين مختلفة لحالة الصراع الحزبي التي كانت قائمة قبل عام 1948، والتي كانت محكومة بالعصبية القبلية والجهاوية، رغم أن الصياغة الشمولية في

---

[6] **وثيقة الوحدة الوطنية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله، 2015)، ص3.

[7] بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 95-97.

[8] يوسف، أحمد: **أسس الشراكة السياسية بين التيارات والقوى الفلسطينية**، (المؤتمر السنوي الخامس، إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات رام الله فلسطين 2017) ص 192

[9] ابراش، إبراهيم: **الانقسام الفلسطيني وصناعة دويلة غزة**، (دار الكلمة للنشر والتوزيع، غزة فلسطين 2018) ص 35.

[10] مريم عيتاني: **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، تحرير محسن صالح، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت 2008)، ص115.

التنوع الفصائلي تثري الحركة الوطنية الفلسطينية، على أساس التعامل والتكامل، والبحث عن المشترك وتقليل الخلافات، وهذا لا ينفي أحقيه كل فصيل في الاحتفاظ ببرنامجه الخاص، ما يضمن العمل لصالح القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي[11].

الصراع في العقلية الفلسطينية أمر متجذر منذ بداية نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو صراع أخذ أشكال وأساليب وأدوات مختلفة، فالصراع في الحالة الفلسطينية بدأ صراع عائلي قبل الكنبة وتحول لصراع أيديولوجي بعدها بين القومي والوطني، ومن ثم تحول لصراع على السلطة وزعامة الشعب الفلسطيني بين بين التيار الوطني الذي تمثله حركة فتح والتيار الإسلامي الذي تمثله حركة حماس، وهو صراع مرشح للاستمرار في المرحلة المقبلة، كون أن كل حركة من الحركتين تمثل خطًا سياسيًا وأيديولوجيًا يصعب التلاقي والاتحاد مع الخط الأخر.

أبعاد هذا الصراع توضح أننا أمام حالة صراع على السلطة حاد بين تيارين كبيران يمثل كل تيار كتلة جماهيرية كبيرة بتوجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وتحالفات إقليمية متصارعة على الورقة الفلسطينية، فالصراع في الحالة الفلسطينية بين فتح وحماس بدأ صراع برامج حول توجهات سياسية محددة؛ لكنه تحول لصراع على النفوذ والموارد والسلطة بعد اقتراب حركة حماس من برنامج التسوية، وهذا يمثل تطورًا في منحى الصراع نفسه.

ثانياً: تداعيات الصراع الداخلي على القضية الفلسطينية

لا شك أن استمرار الانقسام الفلسطيني وحالة الصراع المحتدمة بين حركتي فتح وحماس على السلطة، وشبكة الامتيازات المرتبطة بها باتت تهدد المشروع الوطني ومجمل القضية الفلسطينية، فقد أدى استفحال هذه المعضلة لتراجع مكانة القضية الفلسطينية على المستويات الدولية والإقليمية، مما ساهم في تخلي بعض الدول العربية عن ربط العلاقة مع إسرائيل بحل القضية الفلسطينية، في إطار ما بات يعرف باتفاقيات السلام المجاني.

فقد شّكلت هذه المعضلة تحديًا خطيرًا وتهديدًا مباشرًا للمشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري، بالإضافة إلى تباين رؤي ومواقف الفصائل الفلسطينية حول المصالحة الفلسطينية، التي مازالت تراوح مكانها حتي الوقت الراهن، بسبب التجاذبات الحزبية من جانب وبسبب التدخلات الخارجية والارتهان لأجندات خارجية من جانب آخر، فكل ذلك يشكل تحدى وعقبة أمام توحيد الصف الوطني الفلسطيني عبر انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية[12].

---

(11) أبو عامر، عدنان: **المشروع الوطني الفلسطيني والمقاومة المسلحة في ضوء الحرب على غزة**، (مجلة سياسيات، العدد 30، معهد السياسات الفلسطينية، رام الله 2014م)، ص 38.

(12) عابد، أمجد، فؤاد، **إشكالية الوطني والإسلامي في الفكر السياسي الفلسطيني**، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2017)، ص 159.

أحد أهم مظاهر انتقال الصراع الداخلي في الحالة الفلسطينية لصراع على السلطة والزعامة عقب اقتراب حركة حماس من مشروع التسوية وقبولها بدولة فلسطينية على حدود 1967 في وثيقة السياسات العامة التي صدرت عن الحركة عام 2017، هو غياب الرؤية السياسية والاستراتيجية للعلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي والتحولات الدولية والإقليمية، والتركيز على شبكة الامتيازات والمنافع، فالصراع الآن بين الحركتين يدور حول السلطة، وشبكة المنافع والمكاسب التي تدوير في فلك السلطة، مع زيادة القوى المستفيدة من بقاء حالة الانقسام على طرفي المعادلة الداخلية الفلسطينية، وربط المشروع الوطني بعملية السلام وجهود التسوية.

فقد بات من الواضح أن أحد أهم أسباب غياب الوحدة الوطنية واستمرار حالة الصراع الداخلي تمكن في تخلي الحركة الوطنية الفلسطينية عن مشروعها الوطني وأهدافها الأولية، واختزال القضية الفلسطينية، بمجرد أرض محتلة في الضفة والقطاع، وتحولها من حركة تحرر وطني، إلى مجرد سلطة في الضفة والقطاع، قبل دحر الاحتلال [13].

أكثر التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية والمشروع الوطني، هو ربطه بدرجة كبيرة بالمصالحة الفلسطينية الغائبة وإمكانية توحد الفلسطينيين، وربطة أيضًا بمشروع التسوية المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، في ظل الضعف العربي والانحياز الأمريكي لإسرائيل.

أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني الفلسطيني بقراري338/242، هو افتقاد المشروع الوطني استقلاليته الوطنية، وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعاً عنها حروب كثيرة، فمع التوقيع على اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني تحرري مقاوم لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة[14].

لم يتصور أحد أن يكون هدف المشروع الوطني إنشاء (سلطة حكم ذاتي)، لإدارة شؤون الفلسطينية في الأرض المحتلة، برغم أن التسوية السياسية جاءت لكي تلبي أحد مرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، القائم على حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وحق العودة، إلا أن انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية والذي تمخض عنها إقامة السلطة الفلسطينية كخطوة على طريق الدولة لم يأتي بالنتائج المرجو منها[15].

لقد أدى دخول منظمة التحرير (ومن ثمّ السلطة الفلسطينية) في "عصر أوسلو" وما نتج عنه من ترتيبات على الأرض منذ 1993، جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان في صناعة القرار لدى قيادة المنظمة وقيادة السلطة. إذ إن اتفاقية أوسلو أدت إلى انتقال قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة وطنية يتحكم الإسرائيليون في مدخلاتها ومخرجاتها، وفي وارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها وانتقال أفرادها وقياداتها[16].

---

[13] روحانا، نديم: **المفاوضات وأزمة المشروع الوطني**، (مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 96، بيروت 2013م)، ص9.

[14] ابراش، أبراهيم: **المشروع الوطني التباس التأسيس وتحديات التطبيق**، (مجلة السياسات الفلسطينية، معهد السياسات العامة، رام الله فلسطين، 2009م)، ص 39.

[15] أبو كريم، منصور: **مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية**، (المركز العربي للدراسات التطبيقية (مدى الكرمل) فلسطين المحتلة حيفا، 2019)، ص 10.

[16] صالح، محسن: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، (الجزيرة نت، 2012)، على الرابط التالي: https://goo.gl/aL77pn

أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ومجمل النظام السياسي الفلسطيني بدأت في التفاقم؛ عندما أتضح أن امكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني تتراجع باستمرار، وذلك لسببين أساسيين [17]:

الأول: أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة اعتمدت سياسة فرض الحقائق على الأرض عبر توسيع وتكثيف الاستيطان وبناء جدار الضم والتوسع، وتقطيع الاوصال بالطرق الالتفافية والمناطق الامنية والعسكرية، ومصادرة الاراضي واغلاق المناطق بحيث أصبح ويصبح هدف اقامة الدولة الفلسطينية بعيد المنال.

الثاني: إن السياسات والخطط وادوات العمل الفلسطينية فشلت فشلاً ذريعاً، ولم يتم وضع سياسات وخطط وادوات عمل جديدة بدلاً منها قادرة على حماية المشروع الوطني والتقدم على طريق تحقيقه.

تعيش الحركة الوطنية الفلسطينية هاجس انفراط عقد الوحدة الوطنية، وانقسامًا سياسيًا بين فصائلها، فقد شكل الانقسام المعضلة الرئيسة والأساسية أمام القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والتي أثرت على مسار النضال الوطني الفلسطيني، وحدت من الوصول إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، فقد شكلت هذه المعضلة تحدياً خطيراً وتهديداً مباشراً للمشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري[18]. مأزق الحقل السياسي الفلسطيني تتجلى في الوصل لمرحلة اللا شعور لمعظم القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية الفلسطينية، فالسمة الرئيسة التي تحكم الظواهر السياسية للنخبة السياسية في الوقت الراهن، هي (اللا شعور بالمسؤولية) نتيجة التردي الذي وصلت إليه الأوضاع كما يقول الجابري في كتابه النقدي "العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته"، حيث يرى الجابري عن العقل السياسي العربي وصل لمرحلة (التكلس السياسي واللا شعور)[19].

إن تقويض قدرة المنظومة السياسية الفلسطينية، بالإنهاك والتضييق والانقسام وتجفيف مصادر "الشرعية"، قد يشكل مدخلًا لتقويض المشروع الوطني، خصوصًا إذا ما رافقه محاولات تقويض ركائز مجتمع "الصمود" ومقوماته. ففي ظل التسوية انتهى جدل وحدة النظام وانقسامه إلى نظامين للسيطرة "دون سيادة" أحدهما في الضفة الغربية والثاني في غزة. هذا ويكاد ينتهي جدل بناء وتفكك "الشعب، المجتمع، الإجماع" إلى تكريس التجزئة الناشئة عن فعل الاقتلاع والتشريد[20].

الصراع الداخلي الفلسطيني المستمر والمُتجذّر أضاع القضية الفلسطينية، وأعاق الممارسة الديمقراطية، فلم تعقد انتخابات تشريعية ورئاسية منذ عقد ونصف تقريبًا، فتحوّل الصراع على إثر "الانقسام" إلى تناحُر داخلي بحت على سلطة حكم ذاتي بدلاً من الصراع مع الاحتلال. فالسلطة في الضفة الغربية تحت

---

(17) المصري، هاني: **أين المشروع الوطني الفلسطيني؟**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية(مسارات) رام الله فلسطين، 2015)، على رابط الموقع التالي: https://goo.gl/L2crKs

(18) عابد، أمجد، فؤاد، **إشكالية الوطني والإسلامي في الفكر السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 159.

(19) الجابري، محمد، عابد: **العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته**، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت 2000)، ص 15.

(20) محيسن، تيسير: **النظام السياسي الفلسطيني: إعادة التموضع في إطار الجغرافيا السياسية الجديدة في المنطقة!**، (بوابة الهدف الإخبارية، 23 يوليو 2019).

الاحتلال؛ والسلطة في غزّة تحت الحصار والضربات الإسرائيلية المتواصلة، فالشعب هو الخاسر الوحيد، والرابح الوحيد هو إسرائيل.

أزمة الحقل السياسي الفلسطيني في ظل استمرار حالة الصراع لم تتمثل فقط في عجزه عن تحقيق أهدافه، بل في عدم اعتراف القوى الفاعلة والمقررة فيه (فتح– حماس، يسار) بمسؤوليتها عن الفشل أيضًا، ومشكلة تلك القوى أنها مازالت غير مدركة تمامًا للتراجع الخطير الذي وصلت إليه، في بناها ومكانتها وقدراتها، أو إنها تتجاهل ذلك عن عمد، كما أن تلك الأزمة لم تدفع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة إلى مراجعة نقدية للمرحلة السابقة، واستخلاص استراتيجيات نضالية فاعلة في المرحلة الراهنة [21].

يعاني المشروع الوطني الفلسطيني حالة من الانسداد وفقدان الاتجاه، وهي ليست أزمة جديدة، بل هي تحصيل حاصل لحالة التشتت المجتمعي، وغياب هدف وطني جامع للفلسطينيين، وإخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في مهماتها، وهو أيضًا نتاج التأزم في عملية مواجهة المشروع الصهيوني، بما هو عليه كمشروع استعماري استيطاني وإحلالي وعنصري، وبحكم تمتّع المشروع الصهيوني بعناصر الغلبة في موازين القوى، والمعطيات العربية والدولية [22].

برغم عادلة القضية واتفاق الكل الفلسطيني على أهمية التمسك بالحقوق الفلسطينية، إلا أن استمرار حالة الصراع على السلطة والتباين في المواقف، وبروز الخلافات داخل حركة فتح، إضافة للخلافات الفكرية والشخصية والأيدولوجية حول أهداف ومحددات النضال الوطني والوسيلة المتبعة للوصول للأهداف ساهم إلى حد كبير في تراجع فرص تحقيق إنجازات سياسية حقيقية للشعب الفلسطيني تصب في طريق حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ثالثاً: مآلات الصراع الداخلي بين فتح وحماس

استشراف مستقبل ظاهرة الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس أمر لا يقل صعوبة عن تناول الصراع نفسه، خاصة أننا أمام حركتين تمثلان القوة الجماهيرية الأكبر في الشارع الفلسطيني، وتمتلكان من عوامل القوة والتحالفات الإقليمية ما يجعل من الصعوبة التنبؤ بمستقبل الصراع بينهم، ناهيك أن الصراعات الداخلية في المجتمعات العربية تتسم بطول الأمد، كونها تعتمد في الأساس على العقل العربي القائم على فكرة (القبيلة والغنيمة والعقيدة) عند الجابري.

السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه عند تناول مآلات الصراع الداخلي الفلسطيني وإمكانية انتهائه أو حسمه لصالح طرف ضد الطرف الآخر، هل من إمكانية للتوافق والشراكة الوطنية عبر الحوار الوطني بين هذان التياران، أي التيار الوطني الذي تمثله حركة فتح، وتيار الإسلام السياسي الذي تمثله حركة حماس؟

---

[21] هلال، جميل، **إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني**، (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد87، صيف، بيروت 2011)، ص 32.

[22] كيالي، ماجد. **صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين**، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، بيروت 2012)، ص 21.

بين حركتي فتح وحماس تاريخ طويل من التنافس والصراع وانعدام الثقة، ورغم أنهما يمثلان عمودي الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ويحصدان عادة أكثر من 80% من أصوات الناخبين الفلسطينيين، رغم ذلك لم ينجحا حتى الآن في إدارة خلافاتهما ضمن بنية مؤسسية واحدة، ولا من الاتفاق على أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، ولا من تنفيذ الاتفاقات التي يوقعانها. وأدت حالات الشد المتبادل بين الطرفين في حالات عديدة إلى نتائج سلبية على العمل الفلسطيني، وإلى تعطيل كل طرف لمسار الآخر بحجة المصلحة الوطنية الفلسطينية [23].

حركتا فتح وحماس تقدمان برنامجين مختلفين أحدهما برنامج فتح ويستند أساسًا إلى خطة التسوية، والآخر برنامج حماس ويستند أساسًا إلى خط المقاومة. والخلاف بينهما هو في حقيقته تعبيرٌ عن عملية إدارة كلّ منهما لبرنامجه ضمن الظروف المتاحة، وما يواجه كل برنامج من عقبات وتحديات. غير أن المشكلة تزداد تعقيدًا إذا تعلق الأمر بمشاكل بنيوية داخلية أو بقلة الخبرة أو بسوء الإدارة لدى أيٍّ من الطرفين.

وهنا يطرح الحوار الوطني الفلسطيني الذي يقوم برعاية مصرية إشكاليات واحالات سياسية معقدة ومركبة، يتداخل فيها المحلي مع الإقليمي مع الدولي، كما يتداخل فيها السياسي بالاجتماعي والاقتصادي، مع أن خيارات الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر الوطني تستدعي التغلب على مجمل الخلافات الأيديولوجية، والتكاتف مع التنوع في المجتمع في إطار الوحدة الوطنية[24]. الخلافات السياسية في الحالة الفلسطينية هي كالخلافات والصراعات السياسية الأخرى التي شهدتها المجتمعات السياسية المختلفة عبر العصور، والتي هي طبيعية ومتنوِّعة، وتتحول إلى انقسامات عند استفحال تلك الصراعات والفشل في معالجتها، كما أن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس، ما يَحُد من قدرتها على إنهاء الانقسام[25].

هناك صعوبة كبيرة في إمكانية التنبؤ بمستقبل الصراع الدائر بين حركتي فتح وحماس على زعامة الشعب الفلسطيني في ظل زيادة التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، وفقدان القرار كثير من استقلاليته التي كلفت الحصول عليها معارك سياسية وعسكرية إلى درجة صارت معها بعض الجهات الخارجية هي صاحبة القول الفصل في تحديد مصير بعض القضايا، التي هي في صلب الشأن الداخلي الفلسطيني[26]. ربما من المفيد القول إننا أمام حالة صراع صفرية ليس فيها طرف خسار أو طرف رابح، كون أن حالة الصراع لا توثر فقط على الحركتين بل باتت تؤثر على جمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بل امتدت

---

[23] صالح، محسن: **حماس وانعقاد المؤتمر السابع لـ(فتح)**، (الجزيرة نت، نوفمبر 2016)، متاح https://goo.gl/mSf9no

[24] هواش، محمد، **الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح**، (مجلة سياسات، العدد الثامن، معهد السياسات الفلسطينية، رام الله فلسطين 2009) ص 83.

[25] الزبيدي، باسم: **الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية(مسارات) رام الله فلسطين، 2016)، متاح https://bit.ly/3vOAUHu

[26] أبو سيف، عاطف: **النظام السياسي الفلسطيني. الحاجة للتغير**، (مجلة السياسات الفلسطينية، العدد الثامن، معهد السياسات العامة، رام الله فلسطين، 2009م)، ص 10

إلى الساحتين الدولية والإقليمية، كما انها انعكست على الجاليات الفلسطينية في الخارج، وعلى مكانة القضية الفلسطينية في عيون الشعوب الأخرى.

رغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الصراع الداخلي الفلسطيني، إلا أنه يمكن لنا وضع مجموعة من السيناريوهات والمقاربات التي يمكن أن تساهم في استشراف مستقبل هذا الصراع، خاصة في ضوء امتلاك كل طرف من الأطراف على عوامل قوة تساهم في امكانيه حسم الصراع لصالحه، وعوامل ضعف يستفيد منها الطرف الآخر، ومنها:

سناريو حسم الصراع لصالح فتح

تمتلك حركة فتح في صراعها مع حركة حماس عوامل قوة تعتمد في الأساس على الشرعية الثورية والدستورية والمتمثلة في شخص الرئيس عباس، وعلى الاعتراف الدولي والعربي بمنظمة التحرير ومؤسساتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. من أهم عوامل القوة التي تمتلكها حركة فتح الشرعية الثورية والعربية والدولية التي تتجسد في شخص الرئيس عباس ومؤسسات منظمة التحرير، كما تمتلك الحركة قوة جماهيرية كبيرة تظهر خلال مهرجانات انطلاقة الحركة، ما يؤهلها للبقاء في هرم السلطة لفترات قادمة.

بالإضافة لشرعية مؤسسات منظمة التحرير والاعتراف الدولي والإقليمي والعربي بها تمتلك حركة فتح عوامل قوة أخرى، ربما من أهم هذه العوامل هو مكانة الحركة في العقل الجمعي الفلسطيني، كون أن حركة فتح عملت على الحفاظ على الهوية الوطنية واستقلال القرار الوطني الفلسطيني. فتح الفكرة والهوية والقرار الوطني المستقل تختلف عن فتح التنظيم، وهى لها مكانة خاصة لدي العقل الجمعي الفلسطيني، وهذا ما يظهر خلال مهرجانات انطلاقة الحركة الذي يمثل انطلاقة حقيقية لفكرة الثورة والتحرير.

أما على مستوى عوامل الضعف التي تعاني منها كل حركة فتح في صراعها الداخلي مع حماس. تعاني حركة فتح من تكلس النظام السياسي الذي تقوده وتأكل رهيب في شرعية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كما تعاني الحركة من انقسامات داخلية برزت من خلال تشكيل ثلاث قوائم انتخابية محسوبة على الحركة خلال التخضير للانتخابات التشريعية التي تم تأجيلها عام 2020، فالصراع داخل فتح أصبح يأخذ أكثر من شكل وهو مرتبط بمرحلة ما بعد الرئيس عباس التي يستعد لها جميع الأطراف بشكل جدي.

رغم جماهيرية حركة فتح الكبيرة، وامتلاكها أدوات قوة داخلية ترتكز على شرعية مؤسسات منظمة التحرير، وتاريخ نضالي طويل، إلا أن مظاهر الضعف والترهل في جسم الحركة وبرنامجها السياسي، وتأكل شرعية مؤسسات منظمة التحرير، وارتفاع أعمار القيادة الفلسطينية والصراع داخلها؛ لا يساهم بأي حال من الأحوال في بقاء الحركة في هرم السلطة في النظام السياسي الفلسطيني لفترات طويلة قادمة، فهل نشهد مزيد من التحولات في النظام السياسي الفلسطيني قريبًا عبر تولي حماس مقاليد الأمور بصورة كلية؟

سيناريو حسم الصراع لصالح حماس

تملك حركة حماس عوامل قوة تعتمد في الأساس على مشروع المقاومة ضد إسرائيل وخوضها حروب على فترات متباعدة لتذكير المجتمع الفلسطيني والعربي والإسلامي أنها مازالت حركة مقاومة، ولم تتخلى بعد عن السلاح، وتحاول الحركة الحصول على القبول الدولي والإقليمي من خلال توطين فكرها السياسي وخطابها لمزاحمة حركة فتح الشرعية الدولية والإقليمية. كما تمتلك حركة حماس جهاز تنظيمي قوي ومتماسك، يتفرع منه أجهزة دعوية وعسكرية واعلامية وجماهيرية قوية. تلعب أدوار مهمة ومؤثرة على المستويات الداخلية الفلسطينية، بالإضافة أنها استطاعت فرض نفسها على المعادلة الدولية والإقليمية رغم وجودها في التنصيف الأمريكي للحركات الإرهابية، بعد أن عدلت ميثاقها السياسي ووطنت فكرها السياسي في وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي صدرت عن الحركة عام 2017م.

من أهم عوامل القوة لدى حركة حماس هو نجاحها في توظيف برنامج المقاومة في خدمة مشروعها للحكم، فقد استطاعت الحركة توظيف برنامج المقاومة لحماية سلطاته في غزة وتعزيزها، عبر ضبط أداء فصائل المقاومة بما يتائم مع مشروعها للحكم في غزة من خلال ما يعرف بالغرفة المشتركة، التي تعمل على التصعيد والتهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي بما يخدم مشروع الحكم والزعامة.

ترتكز قوة حركة حماس في المعادلة الداخلية الفلسطينية على ورقة غزة باعتبارها ورقة قوة في يد الحركة، لا تريد التفريط بها في المنظور القريب، لأن بقاء سيطرة حماس على غزة يساهم في بقاء الحركة لاعب رئيسي في المعادلة الفلسطينية، لكن هذه الورقة كما تشكل مصدر قوة تشكل أيضًا مصدر ضعف، خاصة في ظل تردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة، ما يحمل الحركة جزء رئيسي عن استمرار معاناة سكان القطاع.

أما على مستوى عوامل الضعف التي تعتري طريق حركة حماس للوصول لهرم النظام السياسي الفلسطيني، فالحركة تعاني تحديات دولية وإقليمية نتيجة الشروط الدولية التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية للتعامل مع الحركة (الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، القبول بالاتفاقيات الموقعة) كما تعاني الحركة من تحديات في البيئة الدولية نتيجة وضعها ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية على المستوي الأوروبي والأمريكي، ما يحول دون التعامل معها بشكل مباشر، كما أن الحركة ليس لديها الخبرة السياسية الكافية لتولي دفة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، نهيك عن تحديات الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة.

كما ساهم التحول في السياسات الإسرائيلية تجاه حكم الحركة في القطاع عقب جولة التصعيد التي اندلعت في مايو من 2021، في وضع تحديات جديدة أمام حركة حماس في غزة، هذا التحول يمثل قوة ضغط على حركة حماس، بعد أن ربطت إسرائيل وإدارة بايدن بين إعادة الإعمار وعودة السلطة لغزة وتسلم حثث جنودها في غزة.

رغم كثرة أوراق القوة التي تمتلكها حركة حماس في المعادلة الفلسطينية الداخلية، إلا أن الشروط الدولية والموقف الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي تجاه الحركة وتجاه عملية إعادة الإعمار، والتحول النوعي والمهم في السلوك الإسرائيلي تجاه حكم الحركة في غزة عقب العدوان الأخير، يضعف من قدرة الحركة على الصعود لهرم النظام السياسي الفلسطيني، وتولي الزعامة الفلسطينية في المنظور القريب؛ إلا إذا التزمت الحركة بالشروط الدولية. فتولي حماس زعامة الشعب الفلسطيني يتطلب منها الالتزام بشروط اللجنة الرباعية والاعتراف بإسرائيل والتخلي عن مشروع المقاومة، فهل ستقبل الحركة بهذه الشروط والالتزامات من أجل الحصول على القبول الدولي والإسرائيلي؟

سناريو بقاء الوضع الراهن

فتح وحماس يمثلان خطان متوازيان من الصعب التلاقي بينهم ومن الصعب أيضًا حسم الصراع لحساب طرف بالضربة القاضية. فتح تمثل التاريخ النضالي والأكثر بروزًا في الساحة النضالية الفلسطينية والفصيل المهيمن على منظمة التحرير والثورة الفلسطينية على مدار عقود، وحماس تمثل عنفوان التيار الإسلامي الذي برز وتصدر المشهد العربي خلال السنوات الماضية، ويمتلك كل طرف منهم العديد من عوامل الضعف والقوة تجعله قادر على الاستمرار في الصراع الدائم على الزعامة.

في ضوء هذا التنافس والصراع المحتدم نرى أن فرصة أي طرف على حسم المعركة لصالحه غير متوفرة في المنظور القريب، رغم أن الكفة تميل لصالح حركة حماس رغم المأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الناتج عن نتائج حرب عام 2021، نتيجة ضعف الأداء السياسي لحركة فتح والسلطة الفلسطينية وارتكابها بعض الأخطاء السياسية الكبيرة مثل الدعوة للانتخابات التشريعية والتراجع عنها، بالإضافة لتأكل شرعية مؤسسات منظمة التحرير، وتحجيم دور السلطة في الضفة الغربية، وبروز خلافات عميقة داخل حركة فتح، فكل هذه عوامل تجعل الكفّة تميل لصالح حركة حماس؛ رغم حجم المأزق السياسي الذي تمر فيه الحركة في ضوء الموقف الأمريكي والإسرائيلي من عملية إعادة الإعمار.

حركة فتح تعتمد على تاريخه النضالي وبما تمتلكه من شرعية دولية وعربية وعلى مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي شرعيات بدأت في التآكل والتلاشي، بينما حركة حماس تعتمد على صعودها الكبير في الساحة الفلسطينية وجهازها العسكرية والإعلامي ومؤسساتها التعلمية والاجتماعية، كما تعتمد على ما حققته من نجاحات في مواجهة الاحتلال خلال الحروب التي خاضتها على جبهة غزة.

عوامل القوة التي يتمتع بها كل طرف مقابل الطرف الآخر تساهم من جانب في استمرار حالة الصراع وتعقده، وصعوبة الوصول لتفاهمات وقواسم مشتركة، ناهيك عن تحول القوى الفلسطينية الأخرى إلى قوى

تابعة لهذا الفصيل أو ذلك، في ظل استمرار حالة الاصطفاف السياسي، وعدم القدرة على الوصول لتيار ثالث قادر على تغير قواعد اللعبة ويلعب دور بيضة القبان في الساحة السياسية الفلسطينية.

سيناريو بقاء حالة الصراع في ظل ما يمتلكه كل طرف من أدوات قوة مقابل الطرف الآخر، هو الأكثر ترجيحًا في المنظور القريب؛ لكن هذا لا يمنع إمكانية حدوث تحولات نوعية وجوهرية في بينة النظام السياسي في مرحلة ما بعد الرئيس عباس، إذا استمرت حالة تراجع حركة فتح سياسيًا وتنظيميًا، وتقدم حماس، فهل يشهد النظام السياسي مزيد من التحولات داخل هياكله ومؤسساته قريبًا؟

خاتمة

الصراع المحتدم بين حركتي فتح حماس لا يمثل صراع فكري وأيديولوجي بين خطين متوازيين صعب الجمع بينهم ويصعب التوافق بينهم فحسب؛ وإنما يمثل صراع مصالح ونفوذ على السلطة بعد اقتراب حركة حماس من برنامج التسوية، فرغم جسر الفجوة بين مشروعين الحركتين السياسي واقتراب مشروع حركة حماس من أسس التسوية عبر قبولها صراحة الدولة على حدود 1967، إلا أن ذلك لم ينعكس على علاقة الحركتين وإمكانية التوصل لمصالحة داخلية فلسطينية تنهى مرحلة الانقسام وتعيد توحيد مؤسسات النظام الفلسطيني المنقسم على نفسه تحت الاحتلال.

حركة فتح ترى في نفسها الفصيل الأكثر قدرة على الاستمرار في قيادة الشعب الفلسطيني من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تحوز على الشرعية العربية والدولية، بينما ترى حركة حماس في نفسها الأجدر على قيادة الشعب الفلسطيني بعد الناجحات التي حققتها الحركة من خلال مشروع المقاومة.

رغم حالة الضعف التي تعاني منها حركة فتح وتأكل شرعية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي لا يساهم في بقاء الحركة فترات طويلة في هرم النظام السياسي الفلسطيني، ما يجعل إمكانية حدوث تحولات جذرية في بنية النظام السياسي واردة بصورة كبيرة، خاصة في مرحلة ما بعد الرئيس عباس، التي قد تشكل نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة مختلفة تمامًا.

في المجمل: في ضوء استمرار هذا الصراع في أبعاده الفكرية والسياسية، وفي دلالاته وتداعياته، من المرجح استمرار حالة الانقسام، وتعززها في الحالة الفلسطينية، لحين توفر معطيات سياسية وميدانية لطرف من أطراف العادلة تمنحه القدرة على حسم الصراع لصالحه، كون أن الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس يمثل صراع بقاء بين خطان سياسيان صعب التلاقي والجمع بينهم، وهو صراع عمودي يصعب جسره، ويمثل مرض الحقل السياسي الفلسطيني، هذا المرض العضال بات يؤثر على

مجمل الأوضاع الفلسطينية، خاصة في ظل صعوبة حسمه لطرف ضد طرف آخر، رغم ما تعانيه حركة فتح من تراجع في شعبيتها وتأكل في شرعية المؤسسات التي تقودها.